

أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم

دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية

The Impact of Earnings Management on Shares Market Values

A Testing Study on Jordanian Engineering and Construction Firms

إعداد الطالبة

هبه عمر محمد التل

401120198

إشـراف الدكتور

نجيب محمد حموده مسعود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليـة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني/2015

تفـويـض

أنـا الموقعـة أدنـاه "هبـه عمـر محمـد التـل" أفـوض جامعـة الشـرق الأوسـط بتزويـد نسـخ مـن رسـالتي المنظمـات الجامعيـة أو المؤسسـات أو الـهيئـات أو الأشـخاص المعنيين بـالأبحـاث والدراسـات العلميـة عنـد طلبهـا.

الاسم: هبه عمر محمد التل

التاريخ: 24 / 3 / 2015

التوقيـع:

قـرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية

وأُجيزت بتاريخ / 1 / 2015

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الدكتور عبد الرحيم القدومي	رئيساً	الشرق الأوسط	....
الدكتور نجيب مسعود	مشرفاً	الشرق الأوسط	....
الدكتور عادل شركس	عضواً خارجياً	البنك المركزي الأردني	....

شــكر وتقدير

الحمد والشُكر لله الذي "علم الإنسان ما لم يعلم"، أنعم عليَّ بنعم لا تُحصى ولا تُعد، والحمد والشُكر له سبحانه أنعم عليَّ بالعزيمة والصبر، وسهّل عليَّ هذه الدراسة، فقد استجاب لدعائي وأعانني على ما كابدته من عناء، مقتدية بحديث سيدنا محمد صلوات الله وسلامة عليه "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه".

ومرة أخرى أستلهم من الحديث النبوي الشريف "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" وعرفاناً مني بأصحاب الفضل ... أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي المشرف الدكتور نجيب محمد حموده مسعود على متابعته لهذا العمل قديمه النصح والإرشاد بما يثري الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والاحترام للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قرأه رسالتي المتواضعة وعلى ما أبدوه من مقترحات قيمة بما يثري الرسالة.

وأتقدم بالشكر إلى كل من علمني حرفاً في مراحل دراستي،،،

ولا أنسى الشكر الوافر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الشرق الأوسط.

الأهـداء

اهدي هذه الرسالة المتواضعة إلى..

يا من علمني ألحياة إلى النور الذي ينير لي درب النجاح ... الذي لم يبخل عليَ يوم بشيء ...إلى من علمني االصبر.

أبي الحنون

إلى منبع الحب الصافي ... التي زودتني بالحنـان والمحبـة. ... إلـى حبـي الخالـد فـي فؤادي ... إلى من وهبتني الحياة والأمل

أمي الغالية

إلى الدافئة قلوبهم... الصادقة نظراتهم ... إلى من حبهم في القلب .. صفوة الحب أنتم...

إلى إخوتي وأخواتي

اهدي جهدي المتواضع الى كل من ساهم في منحي العلم و المعرفة و الى كل طالب علـو و قارئ ينتفع من هذا العمل البسيط.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص باللغة العربية

أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم
دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية

إعداد الطالبة

هبه عمر محمد التل

إشراف الدكتور

نجيب مسعود

هدفت الدراسة إلى بيان أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات الهندسية والإنشائية العاملة في الأردن، أما عينة الدراسة فتكونت من الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية والمسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (8) شركات خلال الفترة (2011–2013). ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، لجمع البيانات وتحليلها وإختبار الفرضيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة. وقد استخدمت الباحثة اختبار الانحدار المتعدد *Multiple Regression Analysis* لبيان تأثير إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم، بالإضافة لتحليل الإنحدار الخطي البسيط *Simple Regression* وذلك من أجل إختبار تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع وهو الأسعار السوقية للأسهم. وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح مجتمعة (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال مختلف سنوات الدراسة. وقد أوصت الدراسة بتفعيل التزام الشركات محل الدراسة بقواعد ومعايير الحاكمية المؤسسية من خلال الإفصاح عن المعلومات والتغيرات التي تطرأ على الشركات ضمان لبيئة مالية خالية من الغش والتلاعب، ولتوفير حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة، لتحقيق أهداف الشركات وذوي المصالح، الأمر الذي يسهم في تحجيم وتأطير الخطر الذي يحدق بالشركات. وزيادة فاعلية دور لجان التدقيق لتصبح على درجة من الإدراك والوعي للكشف عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، الأسعار السوقية للسهم، الشركات الهندسية والإنشائية .

ABSTRACT

The Impact of Earnings Management on Market Values of Shares
A testing Study on Jordanian Engineering and Construction firms

Prepared by
Hebah Omar Mohammad AL Tal

Supervisor
Dr. Najeb Masoud

The study aimed to investigate the impact of earnings management on market values of Jordanian engineering and construction firm's shares. The study population consists of all engineering and construction firms in Jordan، while the study sample consists of Jordanian engineering and construction firms listed in Amman Stock Exchange included (8) firms for the period between (2011-2013). To achieve the objectives of the study، the descriptive analytical method was used for data collection, data analysis and testing hypotheses through financial statement to firms under study. Researcher have been used multiple regression test to demonstrate the effect of earnings management on the market price of the shares, in addition the simple linear regression test used to effect of each independent variable on the dependent variable on the market price of the shares. The results of the statistical tests on the presence of a statistically non significant relationship to the practices of earnings management (cash flow from operating process, firms revenues change, accounts receivable change) on market values of Jordanian engineering and construction firms shares listed on the ASE during different years of study.

The study recommended to activating the firm's commitment under study with rules and standards of corporate governance through the disclosure of information and changes in the firms to ensure free of fraud and manipulation of financial environment، provide appropriate and proper incentives for the board of directors، to achieve corporate objectives and stakeholders، which will contribute to curbing and framing danger to firm's. Increase the effectiveness of the audit committee's role to become a degree of perception and awareness for detecting earnings management practices.

Key words: Earnings Management, Market Values of Shares, construction firms .

الفصل الأول

المقدمة العامة للدراسة

(1-1): التمهيد

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1-3): أهداف الدراسة

(1-4): أهمية الدراسة

(1-5): فرضيات الدراسة

(1-6): أنموذج الدراسة

(1-7): حدود الدراسة

(1-8): محددات الدراسة

(1-9): التعريفات الإجرائية

الفصل الأول
المقدمة العامة للدراسة

(1-1): التمهيد

شهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة والتي ترتب عليها إتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء المنظمة، الأمر الذي دعا إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها وتحظى في الوقت نفسه بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره بأفضل صورة من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية المحاسبية (أحمد، 2008: 115)، والتي يمكن من خلالها استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج المنظمة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الإقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلاءم أغراض الإدارة (Mulford & Comsikey, 2005: 288) ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية وهي جميعها تستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات.

أشارت دراسة (الوكيل، 2006: 56) بأن إدارة الشركة تخول رسمياً بإعداد وعرض القوائم المالية، التي تعتبر مصدر المعلومات الأهم بالنسبة للمستخدمين الخارجيين لتلك القوائم، والذين يقيمون

من خلالها أداء الشركات ويتخذون قراراتهم المختلفة المتعلقة بها، وبالتالي فإن دقة التقييم يعتمد أساساً على عدالة وسلامة المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم، وتعتبر أرقام الأرباح من أهم البنود التي تحتويها القوائم المالية المنشورة، والتي تعد مؤشراً على نجاح إدارة الشركة في تحقيق أهداف الأطراف المختلفة في منظمات الأعمال خصوصاً المساهمين.

كما بين (أبو عجيلة، 2007: 96) أن مديري الشركات يمنحون المرونة الكافية لممارسة إجتهاداتهم في إعداد التقارير المالية، حيث يتمكنون باستخدام معارفهم وخبراتهم من تحسين فعالية القوائم المالية، والتي من خلالها يستطيع جميع الأطراف قراءة ما حدث خلال الفترة الماضية والتنبؤ بما قد يحدث في الفترة القادمة، ومن خلال الفهم الكامل لطبيعة وسلوكيات سوق الأسهم والمتعاملين فيها يستطيع متخذ القرار أن يصور القوائم المالية محدد بذلك رقم الأرباح بناء على رغبة الإدارة، وبما يحقق لها بعض الأهداف المنشودة ويطلق على هذه العملية إدارة الأرباح، فهي تهدف إلى التلاعب في الأرباح لتحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين.

وبهذا فإن الدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

(2-1): مشكلة الدراسة وأسئلتها

من المعلوم أن إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية أو كما يشار إليها بالمحاسبة الإحتيالية تؤدي إلى إظهار نتائج مالية ومحاسبية مضللة للمستثمرين وهو ما ينعكس على القيمة السوقية للأسهم، وكون أن شركات المقاولات الإنشائية الأردنية تعد واحدة من المؤسسات التي تولي أهمية كبيرة

لقيمة أسهمها السوقية المتداولة في سوق الاوراق المالية، وكون أن ممارسات إدارة الأرباح أصبحت تمارس من قبل العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية، فإنه يمكن إظهار مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

"**إلى أي مدى تؤثر ممارسات إدارة الأرباح** (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، والتغير في الحسابات تحت التحصيل) **على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية**"؟

يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: إلى أي مدى يؤثر التدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية؟

السؤال الثاني: إلى أي مدى يؤثر التغير في الإيرادات على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية؟

السؤال الثالث: إلى أي مدى يؤثر التغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية؟

(1-3): أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر التدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

2. بيان مستوى تأثير التغير في الإيرادات على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.
3. بيان أثر التغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

(1-4): أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

أولاً- الأهمية النظرية: تبرز هذه الأهمية من الإثراء الفكري الذي قد تسهم فيه من خلال تتبع الأدب النظري والدراسات السابقة للمتغيرات الرئيسة (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) بالشكل الذي يكون إطار مفاهيمي متكامل عن هذه المفاهيم ومنهجية دراستها.

ثانياً- الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة من كونها محاولة جادة للوقوف على طبيعة ممارسة الإدارة في شركات المقاولات الإنشائية الأردنية لأساليب إدارة الأرباح، حيث أن تلك الشركات تقوم بإدارة وإمتلاك استثمارات كبيرة وتحاول جاهدة تحقيق أعلى عائد لكي تضمن استمراريتها، والمحافظة على حقوق مساهميها، وبالتالي فإن ما ستكشف عنه هذه الدراسة سوف تقدم نتائج إيجابية تسهم في ضمان تقدم واستمرارية نجاح تلك الشركات في أدائها وكذلك يمكن لهذه النتائج أن تشكل مدخلاً لمتابعة أوضاع تلك الشركات والتوقف عن ممارسات إدارة الأرباح.

(5-1) فرضيات الدراسة

إستناداً إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها والأهداف المحددة لها، تمت صياغة الفرضيات التالية الرئيسية، التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة H_0:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، والتغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية. **ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:**

الفرضية الفرعية الأولى H_{01}:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية H_{02}:

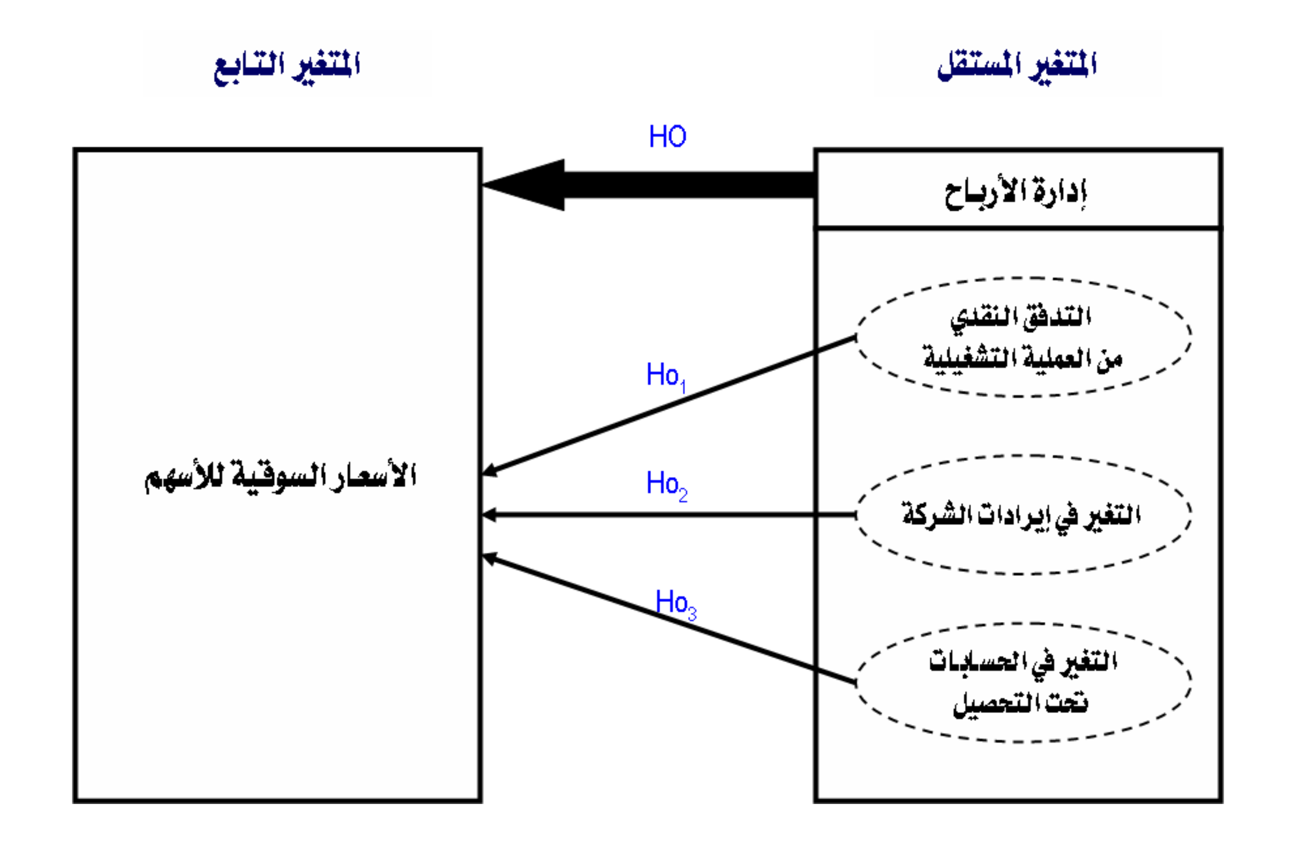
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة H_{03}:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

(1-6): أنموذج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها ولتحقيق غرضها والوصول إلى أهدافها المحددة تم تصميم نموذج الدراسة بمتغيراته، والشكل (1-1) يوضح هذا النموذج. حيث يوضح الشكل (1-1) أنموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع. إذ يتضح أن المتغير المستقل والممثل بإدارة الإرباح والذي تم قياسه بثلاثة أبعاد هي: التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل. كما يوضح الشكل أيضاً وجود المتغير التابع وهو الأسعار السوقية للأسهم والذي تم الإعتماد في قياسه بحساب طرح أسهم الشركات في بورصة عمان للأوراق المالية محل الدراسة ولثلاث سنوات.



شكل (1 . 1) أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على فرضيات الدراسة

وقد تم بناء وتطوير أنموذج الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة الآتية:

إذ تم تطوير أنموذج الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة المستقلة (Dependent Variables) بالإعتماد على دراسة الأشقر (2010) و(أبو عجيلة، 2007). أما ما يتعلق بمتغير الدراسة التابع (Dependent Variable) فقد تم الإعتماد فيه على دراسة البراجنة (2009).

(1-7): التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة فقد قامت الباحثة بتحديد المعاني الإجرائية لجميع متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وكما يلي:

إدارة الأرباح: بعض الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحسين مكاسب معينة للإدارة أو تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين. وتم قياسها من خلال المتغيرات التالية:

التدفق النقدي من العملية التشغيلية: وهو كمية النقد الناتجة أو التي تستخدمها شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية كنتيجة لبيع منتجاتها وخدماتها.

التغير في إيرادات الشركة: مقدار التغير السنوي الحاصل في إيرادات شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية مقابل بيع منتجاتها وخدماتها.

التغير في الحسابات تحت التحصيل: مقدار التغير السنوي في المبالغ المصروفة من قبل شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية للغير على ذمة تحصيلها من الغير.

الأسعار السوقية للأسهم: القيمة التي يباع بها السهم في السوق وقد تساوى أو تكون أعلى أو أقل من القيمة الدفترية له.

(1-8): حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية في العاصمة عمان والبالغ عددها (8) شركات.

الحدود الزمنية: المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز الدراسة، وهي الفترة المتراوحة بين شهر يوليو 2014 ولغاية شهر ديسمبر 2014.

(1-9): محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة فيما يلي:

1- لم تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في ممارسات إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

2- تنحصر الدراسة فقط على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية في العاصمة عمان.

3- أن نتائج هذه الدراسة غير قابلة للتعميم على الشركات الأخرى التي لم يتسنى للباحثة الوصول إليها.

4- واجهت الباحثة صعوبات تتمثل في عدم تعاون الشركات معها أثناء فترة تطبيق دراستها في الحصول على قوائمها المالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

(2-1): المقدمـــــة

(2-2): إدارة الأرباح

(2-3): السعر السوقي للسهم

المبحث الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

أولاً: الدراسات العربية

ثانياً: الدراسات الأجنبية

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

(2-1): المقدمـــة

يمكن تصنيف إدارة الأرباح (Earining Management) إلى ثلاث تصنيفات احتيالية (Fraudulent Accounting)، وإدارة الاستحقاقات (Accruals Management)، وأيضا إدارة الأرباح الحقيقية (Real Earning Management) (Gunny، 2005:1).

ويبين(Romen & Yaari, 2008) بأن هناك ثلاث مفاهيم مختلفة لإدارة الأرباح ويمكن تمثيل هذه المفاهيم بالألوان المختلفة كالأبيض (الإدارة الجيدة للأرباح)، والأسود (الإدارة السيئة للأرباح)، والرمادي هي ما بين الإدارة الجيدة أو السيئة للأرباح (إدارة الأرباح الحيادية). أما بالنسبة للإدارة الجيدة للأرباح فهي تعزز الشفافية في التقارير المالية، وعلى عكسها الإدارة السيئة للأرباح فهي التحريف الصريح والمعتمد وأيضا وجود احتيال وغش في التقارير المالية، وتأتي أيضا الإدارة الحيادية للأرباح؛ وهي ما بين السيئة والجيدة، يكون التلاعب في التقارير المالية ضمن حدود الالتزام بالمعايير والمبادئ، وبالتالي يمكن ان تكون إما انتهازية أو تعزيز الكفاءة.

(2-2): إدارة الأرباح

(2-2-1): مفهوم إدارة الأرباح

عرف (جهماني، 2001: 110) إدارة الأرباح بأنها التدخل في عملية إعداد القوائم المالية للحصول على مكاسب خاصة أو الوصول إلى مبالغ محددة مقدما ثم وضعها بمعرفة الإدارة عن طريق وسائل مختلفة؛ مثل التلاعب في التقديرات المحاسبية ، وذلك بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشاة أو للتأثير على التدفقات التي تعتمد على التقديرات المحاسبية التي تم التقرير عنها.

وحددها (Scoott, 2003: 369) بأنها اختيار المديرين للسياسات المحاسبية التي تحقق لهم الهدف المحدد، وهذا ما يعرف بانتهازية الإدارة؛ أي ان الإدارة هي عبارة عن مجموعة من القرارات الإدارية التي تؤدي إلى عدم الإبلاغ الحقيقي على المدى القصير، وذلك لتعظيم قيمة الأرباح كما هو معروف للإدارة.

كما عرف (Belkaoui, 2004: 56) إدارة الأرباح بأنها امتلاك المديرون لخيارات مرنة في الاختيار بين الطرق البديلة للعمليات المحاسبية، وبين الاختيار بين العمليات من خلال نفس المعاملة المحاسبية، هذه المرونة المقرر ان تسمح للمديرين بأن يتأقلموا مع الظروف الاقتصادية وتصور النتائج الاقتصادية الصحيحة للعمليات، كما يستطيع التأثير على مستوى الأرباح في أي وقت محدد من أهداف تأمين الأرباح للإدارة وحاملو الأسهم، هذا هو جوهر إدارة الأرباح وهو القدرة على التلاعب بالخيارات المتاحة، وعمل الخيارات الملائمة التي تستطيع من خلالها تحقيق مستوى الدخل المرغوب به. ويتفق مع هذا التعريف (حماد، 2004: 87) والذي يؤكد بأن إدارة الأرباح ما هي إلا محاولة

الإدارة التلاعب بشكل غير حقيقي في الأرباح لتحقيق أفكار مقدمة عن الأرباح المتوقعة "مثل توقعات المحللين الماليين أو التقديرات المستقبلية للإدارة عن الأرباح أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات الأرباح".

وبالإضافة إلى تلك التعاريف، فقد عرف (Ronen & Yari, 2008: 27) إدارة الأرباح بأنها مجموعة من القرارات الإدارية التي لا تنتج عبر التقارير الحقيقية القصيرة الأجل، تعظيم قيمة الأرباح كما هو مفهوم للإدارة.

أما (عيسى، 2008) فبين أن إدارة الأرباح تمثل ممارسة الإدارة لسلوك إدارة الأرباح وجد كنتيجة لتعارض المصالح في علاقة الوكالة بين الملاك (المساهمين) والإدارة (الوكلاء) والذي يؤدى إلى قيام الإدارة بممارسة بعض السلوكيات التي يكون لها تأثير سلبي على مصالح الملاك، وان كان يحقق مصلحة الإدارة في الأجل القصير، إلا أنه يتعارض مع مصلحة الشركة في الأجل الطويل، لذا ينبغي العمل على اكتشاف سلوك إدارة الأرباح والإعلان عنه.

وترى الباحثة أن إدارة الأرباح جزء من المحاسبة الإبداعية أو ما يطلق عليها Creative Accounting والتي تمثل عملية التلاعب بالنتائج المحاسبية لإخفاء الأداء الفعلي للشركات وإستغلال الثغرات الموجودة في الأساليب المحاسبية المتوفرة بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة وتحسين صورة الشركة في أعين المستفيدين حتى وأن كان على حساب الحقيقة.

(2-2-2): دوافع إدارة الأرباح

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة، وهذا ينسجم تماما مع ممارسة إدارة الأرباح حيث تحدث هذه الممارسة عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة.وبناء على ما سبق، فإن الاعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدلا حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين ما يمكن اعتباره دافعا أو أداء لممارسة إدارة الأرباح. إذ أكد (Scott & Pitman, 2005: 121) بأنه عندما تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى المبررات التالية:

1. تستند إلى مبررات مخالفة القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.
2. تستند إلى مبررات مخالفة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
3. تستند إلى مبررات تخالف تجاوز نطاق سلطاتها.

ويمكن استعراض بعض الدوافع التي توصلت إليها دراسات سابقة:

أولاً- الحوافز الإدارية وخطط المكافئات

إذ ينظر لخطط المكافئات على أنها أحد أهم الدوافع الأساسية إدارة الأرباح، وتتمثل خطط المنشاة في عقود حوافز المديرين، فإن المديرين من المرجح أن يقوموا بإدارة الأرباح من خلال تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية وذلك لتعظيم مكافئاتهم في الفترة الحالية، ويمكن للمديرين تحقيق ذلك من خلال الاختيار من بين السياسات المحاسبية تلك التي يترتب عليها نقل أو تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية. إذ أشار (Saleh, et..al., 2005: 86) إلى ان عقود حوافز ومكافآت الإدارة تعتمد على الأرقام المحاسبية مثل الأرباح المعلنة أو على القيمة

السوقية لأسهم الشركة والتي تتأثر هي الأخرى بأرباح الشركة فقد يؤثر ذلك على سلوك المديرين عند إعداد التقارير المالية الخارجية، حيث يمثل ذلك دافعا للإدارة لتعديل الأرباح بما يتوافق مع أهدافها، وذلك عن طريق إدارة الأرباح وبالتالي التأثير على مكافآتهم سواء في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية.

كما وقد أشار (Dharan, 2003: 5) بان استخدام الاحتفاظ بالإيرادات أو الأرباح يعتبر ممارسة من ممارسات إدارة الأرباح غير المقبولة، وأن الالتزامات والاعتماد التي خصصت في فترات جيدة يتم عكسها في فترات أخرى حسب الحاجة لذلك.

إن الإدارة هي المسؤولة عن ضمان إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتفق عليها، وتجدر الإشارة إلى ان تطبيق المعايير المحاسبية مرنة جدا. ويجوز للإدارة اختيار الطريقة المحاسبية المقبولة والمناسبة التي تتناسب مع حاجة المنشاة،وفي هذا الصدد فإن الامتثال لمعايير المحاسبة لايعني بالضرورة أن البيانات المالية خالية من التلاعب (Saleh, et..al., 2005: 81).

ولقد تناولت العديد من الدراسات عقود التعويضات أو المكافآت لمعرفة دوافع إدارة الأرباح عند المديرين، حيث أشارت بعض الدراسات (Healy & Wahlen, 1998: 21) إلى ان مديري الأقسام في شركات كبيرة عالمية يؤجلون الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافأتهم وعندما يكونو مرشحين لأقصى المكافآت المتفق عليها وفق الخطة المحددة، ويرى البعض الأخر بان عقود المكافآت وعقود الإقراض تدفع بعض الشركات للإدارة أرباحها لكي تزيد من المكافآت وتعمل على تحسين الوضع الوظيفي، بالإضافة إلى التخفيف من حدة المخالفات المحتملة لمواثيق الدين وبالتالي فإن السياسات العامة للمكافآت والتعويضات تحدد التعويضات على أساس نسبة مئوية من صافي الربح بعد دفع الضرائب، ولكن وفقا لملاحظات المديرين التنفيذيين وحصولهم على معلومات خاصة

عن الدخل لشركاتهم فإنهم سوف يديرون صافي الربح، وذلك لتحقيق أقصى قدر من المكافآت التي سيحصلون عليها (Chen, 2004:7).

ثانياً- توقعات وتقييم السوق المالي

إن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم، يمكن ان يولد دافعا أو حافزا للمديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك محاولة منهم للتأثر على أداء سعر السهم في المدى القصير، ولقد أظهرت بعض الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح ان الأرباح تستخدم لتتوافق مع توقعات المستثمرين والمحللين أو الإدارة (Dechow, et..al., 1995, 212). وتخلق هذه التوقعات الحافز لدى المديرين لإدارة الأرباح وإدارة التنبؤات فالعلاقة بين المديرين وحملة الأسهم يمكن توصيفها من خلال نظرية الوكالة، حيث لا يمكن ملاحظة تصرفات الأداء المباشر للمديرين، ومع وجود عدم تماثل للمعلومات بين المديرين وحملة الأسهم وارتفاع تكلفة مراقبة جهود الإدارة فإن حملة الأسهم وأصحاب الحقوق الأخرى يعتمدون على التقارير كمصدر رئيس للمعلومات بخصوص الأداء الاقتصادي للمنشأة، فدائما ما يعتمد المستثمرين والمحللين الماليين على المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية لأغراض التقييم (Healy & Wahlen, 1998: 12) وذلك بالتبعية سيخلق حافزا لدى المديرين للتلاعب في الأرباح كمحأولة للتأثر على أداء أسعار الأسهم.

ثالثاً– الدوافع التعاقدية

إذ أن الدوافع التعاقدية تولد حافزا للمديرين لإدارة الأرباح، فعلى سبيل المثال تتضمن عقود الديون بعض التعهدات التي يجب ان يلتزم بها المقترض خلال فترة التعاقد وإذا تم مخالفة هذه التعهدات، فإن الشركة ستتحمل تكلفة عالية تتمثل في الجزاءات من التعرض للمسائلة القضائية. ووفقا للنظرية المحاسبية الايجابية فمن المتوقع ان يختار المديرون السياسات المحاسبية التي تزيد من قيم الربح المفصح عنها للسنة الحالية بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للديون المعتمدة على الأرقام المحاسبية وذلك خاص للشركات التي تكون في وضع يقترب من مخالفة الشروط التعاقدية للدين (Watts & Zimmernan, 1990: 136) ووفقا لذلك فمن المتوقع ان يقوم المديرون بإدارة الأرباح لنقل الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية.

رابعاً– الدوافع التنظيمية

لقد قامت بعض الدراسات باستطلاع تأثيرات شكلين من أشكال الدوافع التنظيمية على إدارة الأرباح، وهما التنظيم الخاص بالصناعة والتنظيم الخاص بمكافحة الاحتكار. ووفقا لنظرية المحاسبة الايجابية فعندما تتعرض المنشاة لتكاليف سياسية عالية، فمن المحتمل أن يقوم المديرين بتخفيض قيمة الأرباح المفصح عنها للسنة الحالية، ويرجع ذلك إلى ان الشركات الكبرى يمكن ان تجذب وتلفت انتباه وسائل الإعلام أو السياسيين، وذلك عندما تفصح هذه الشركات عن أرباح ضخمة كنتيجة لزيادة الأسعار على المستهلكين مما يؤدي إلى قيام الجهات الرقابية بالتدخل لمواجهة الاحتكار مما يترتب عليه قيام المديرون باختيار السياسات والأساليب المحاسبية التي من شانها أن تنقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترات المستقبلية (Watts & Zimmernan, 1990:136).

ويرى (البارودي، 2002: 85−86) أنه قد يكون أحياناً من مصلحة الإدارة زيادة رقم الأرباح بينما تستدعي في أحيان أخرى تخفيض الأرباح أي انها تجري عملية تفاضلية للأهداف التي تسعى إليها عند اختيارها لسياسة محاسبية معينة. وقد اختبرت دراسات عديدة حوافز سلوك الإدارة التي تؤثر عليها عند إعداد التقارير المالية ووجد من نتائج تلك الدراسات السابقة أن هناك دافعين أساسيين للإدارة في استخدام أساليب مختلفة لإدارة الأرباح يتفرع عن كل دافع مجموعة من الدوافع الفرعية. إلا أن التدخل بأساليب إدارة الأرباح للتأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام ومؤشر الأرباح ونسب توزيعه بشكل خاص انطلاقا من دافع الحفاظ على المنظمة في سوق المنافسة قد يكون سلاحا ذا حدين، حيث من جهة قد يعمل على دعم ثقة الجمهور إذا كان في حدود المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما واستخدمت التلاعب المحاسبي فإن ذلك سوف يكون ذا اثر سلبي على مصير المنظمة وخاصة عندما تتكشف هذه الممارسات مما ينتج عنه فقدان الثقة في المنظمة وإداراتها وتقاريرها المالية مما يضع المنظمة في وضع سيء للغاية قد يصل إلى إشهار إفلاسها.

أما (مرعي، 2002: 751) فيشير إلى أن استخدام أساليب مختلفة لإدارة الأرباح يحقق منافع ذاتية للإدارة حيث إن للإدارة دائما حافز قوي للتأثير على الأرقام المحاسبية بما يحقق مصالحها الذاتية عندئذ يكون الدافع انتهازيا إلى حد ما ومن أهم الدوافع الذاتية للإدارة هي:

1. التأثير سلبا على أسعار الأسهم ثم الاستحواذ بعد ذلك عليها.
2. المحافظة على سمعة (شهرة) مديري المنظمة وذلك لتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية، فإذا كان تقويم أداء الإدارة على أساس رقم أرباح مستهدف أو رقم أرباح العام الماضي أو على أساس معدل النمو في الأرباح سوف يتوفر لدى الإدارة دافع للتلاعب في رقم الأرباح لكي يتفق مع المقياس المستخدم.

3. الحوافز الكبيرة للإدارة: حيث إن الإدارة يكون لها دوافع التأثير على رقم الأرباح كنتيجة لخطة الحوافز المتبعة في المنظمة وخاصة إذا ارتبطت حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية.
4. تحول المنظمات المغلقة إلى منظمات مساهمة ذات اكتتاب عام.
5. الإدارة الجديدة، إذ تلجا الإدارة الجديدة إلى التخلص من كل الأمور المحاسبية الرديئة وذلك بتحميلها على السنة التي حدث فيها التغيير وبذلك تظهر الإدارة الجدية بشكل أفضل عند تقويم أدائها في السنوات التالية وإنها أحدثت تحسن في أداء المنظمة.

(2-2-3): أساليب وطرق إدارة الأرباح

هناك عدة أساليب شائعة الاستخدام إدارة الأرباح وهي:

1. محاسبة الاستحواذ

إذ تم تعديل معايير المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولا عاما في يونيو 2001 بحيث التزمت الشركات باستخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة في محاسبة الاستحواذ، وتم إلغاء المصالح المشتركة (الأشقر، 2010: 28).

2. سوء استخدام الأهمية النسبية

إذ عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها هي مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن ان يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف (أرينز ولوبك، 2005: 322).

3. ممارسات الاعتراف بالإيراد

تخضع هذه الممارسات أيضا وبشكل عام لحكم الإدارة، حيث إنه من الصعوبة على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذا كان على البائع أداة التزامات مؤجلة أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة. الأمر الذي دفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بان النمو بالاقتصاد الثابت في العقد الماضي دفع بالشركات وبشكل تدريجي إلى تبني سياسات غير متحفظة بشان الاعتراف بالإيراد (أبو عجيلة وحمدان، 2009: 8).

4. التلاعب بالدفاتر

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما مستخدمة العديد من الأساليب وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة أو ضمان معدل معين من المكافآت. وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من اجل التلاعب بحساباتها وتوليد أرباح.

4-1: تعجيل الإيرادات

الاعتراف المبكر بالإيراد وذلك عن طريق تسجيل إيرادات لمبيعات حقيقية في فترة سابقة للفترة التي يجب ان تسجل فيها، حيث يتم تسجيل الإيرادات في الدفاتر قبل تسلم العميل للبضاعة أو الخدمة، ففي بعض الحالات قد يطلب العميل اختبار المنتج قبل تسلمه أو عمل بعض الإجراءات الإضافية كتركيب المنتج في منشأة العميل، ففي هذه الحالات لا يجب الاعتراف بالإيرادات إلا بعد تحقق كل شروط القبول والاستلام النهائي للمنتج من قبل العميل (Moulford & Comiskey, 2002:179).

4-2: التلاعب بالمصروفات

تقوم بعض المنشآت باستخدام أساليب بغرض زيادة أرباحها عن طريق تخفيض المصروفات بدلا من زيادة الإيرادات ومن هذه الأساليب الآتي (أحمد، 2010: 39):

- رسملة وتأجيل المصروفات لفترات متلاحقة.
- زيادة العمر الإنتاجي للأصل لتقليل مصروفات الإهلاك.
- المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة.
- التلاعب في تكوين مخصصات الالتزامات المتوقعة.
- تخفيض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها.
- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الصول الثابتة وغير الملموسة.

4-3: خطط التقاعد

يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق الذي ترتفع فيها الأسعار، لن تحسن من إيراداتها عن طريق خفض مصاريف التقاعد وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة اكبر من توقعات الشركة (أبو عجمية وحمدان، 2009: 9).

4-4: بنود خارج جدول الميزانية

تقوم بعض الشركات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة في حسابات بعض فروعها وذلك من اجل إخفائها عن بعض الإطراف ذوي العلاقة باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة ويرتبط بالأنشطة خارج قائمة المركز المالي الكثير من المشاكل مثل مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح وبالرغم من أهمية تلك المشكلات المحاسبية ومحاولة الوصول إلى حلول بشأنها إلا ان المحاسبة على الأنشطة خارج قائمة المركز المالي لم تحظى باهتمامات كافية من جانب الفكر المحاسبي وقد انعكس ذلك في قلة الإرشادات المتاحة حاليا والصادرة عن المنظمات المهنية على المستويين العالمي والعربي والمتمثلة في شكل معايير محاسبية تحكم تلك الأنشطة والمشاكل المتعلقة بها (أحمد، 2010: 33).

4-5: الإيجارات المصطنعة

يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الآجل تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنويا وبالتالي

تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبني، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه (أبو عجمية وحمدان، 2009: 9).

أما (الداعور وعابد، 2009: 823) فيحدد ثلاث طرق لإدارة الأرباح، وهي:

1. إدارة الاستحقاقات، تغيير احتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصروفات المستحقة مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول أو احتمال سداد المدينين؛ بعد التحكم في مقدار الإيرادات والمصروفات التي تظهر في فترة مالية معينة.
2. اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة متحيزة إلزامية، فعندما يصدر معيار محاسبي جديد؛ فإنه يتم تحديد موعد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ومع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر علي معيار عن المعاد المحدد، فيتاح للوحدات الاقتصادية الفرصة لن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.
3. التغييرات المحاسبية الاختيارية، تتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثل التحول من طريقة الوارد أولا إلى الصادر أولا (FIFO) أو من طريقة الوارد أخيرا إلى الصادر أولا (LIFO) ويجب ان يتسم الأسلوب المحاسبي المستخدم في إدارة الأرباح بالخصائص الآتية:

- أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلا في رقم الدخل دون أن يزج الوحدة الاقتصادية في أعمال غير مرغوبة في المستقبل.
- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية أخرى.
- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- أن تستمر الوحدة الاقتصادية في استخدامها للممارسات المحاسبية دون تغيير خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.

4. ويرى (Scott & Pitman, 2005:78) بأن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب من المديرين وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة. **ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن ان تؤثر على الأرباح في اتجاه أو بآخر ما يلي:**

1. تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز العمال وتكلفة هذا الإنجاز وبالتالي يمكن للمديرين ان يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز العمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
2. يتطلب حساب الامتلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيم الخردة للأصول القابلة للاهتلاك وبالتالي يمكن للمديرين ان يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة وذلك لتدنيه مصروف الاهتلاك بنية تضخيم الأرباح.
3. يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق وبالتالي يمكن للمديرين ان يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ومن ثم تضخيم الأرباح.
4. يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف دفترية ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف دفترية مما يؤدي إلى تدنيه المصروفات ومن ثم تضخيم الأرباح.

5. يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.
6. يجب اهتلاك التكاليف المدفوعة مقدما مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
7. يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
8. يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
9. يجب ان يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

(2-2-4): أخلاقيات إدارة الأرباح

نظرا لما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة وطلقة داخل الشركات فأنهم الأقدر على الفهم والإلمام بكل المعلومات المتعلقة بأعمال تلك الشركات الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يكون لدى هؤلاء المديرين إستراتيجية إفصاح عن تلك المعلومات للأطراف الخارجية التي ينقصها الكثير من الخبرة والإلمام بمجريات الأحداث داخل الشركات، التي إما أن يكونوا فيها مساهمين أو مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك. كما ينبغي لهذه الإستراتيجية ان توازن بين الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع

المعلومات المادية للشركة في الوقت الملائم من ناحية والسرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب الإنتاج للجميع من ناحية أخرى حيث ان الحفاظ على هذا التوازن هو الرافد الرئيس للحاكمية المؤسسية الجيدة داخل الشركة. إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضوع خلاف كبير يعتمد على إذا ما كانت ممارستها مبررة أخلاقيا ام لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين الجوهري لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجيتها المستقبلية، أو التضليل المتعمد للإطراف ذات العلاقة. وفي كل الأحوال فإن الخداع ليس دائما لا أخلاقيا، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن ان نجد مبررا لممارسة الخداع (Gaa & Dunmore, 2007).

وترى الباحثة أن مايميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات مثل (تمهيد الدخل، وتنظيف القوائم المالية، وغيرها) أنها تتم في السر عادة، أي انه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد أديرت، وكذلك ليس هناك إفصاح عن الأساليب التي استخدمت ولا عن القيمة التي تم تعديلها. وبالتالي نستنتج إن إدارة الأرباح ليست مبررة أخلاقيا وذلك بسبب أنها تتم في السر ولا يفصح عنها بأي شكل من الأشكال الأمر الذي يؤدي إلى التضليل والخديعة وقد يقول قائل بأن هناك تناقضا بين الجزم التام بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح وخاصة إذا ما اقترنت بوجود تضليل وتعتيم على بعض الأحداث الاقتصادية الهامة والتي قد تضر كثيرا بمصالح مختلف الأطراف. أما بخصوص الممارسات التي لا تقترن ببعض التضليل أو الخداع فهي تخرج عن الأساليب ذات العلاقة بإدارة الأرباح إلى اجتهادات شخصية من أجل التحسين فقط وليس إلحاق الضرر.

(2-2-5): مخاطر ممارسات إدارة الأرباح ونتائجها

إن الممارسات السلبية لإدارة الأرباح تحيطها مجموعة من المخاطر التي تؤثر على المنظمة وتتماثل فيما يلي:

❖ **مخاطر البيئة المحيطة:** وهي تتمثل في المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على بيئة الأعمال وتتمثل بما يلي (حجير، 2003: 46):

- إن لزيادة مؤشر الأرباح بصورة غير حقيقية وعادلة ينتج عن ارتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية ومن ثم على توزيعات الأرباح.
- إن فقدان الثقة في إحدى المنظمات العاملة لإحدى الدول سوف يمتد تأثيره على جميع المنظمات في البيئة المحيطة.

❖ **المخاطر الداخلية للمنظمة:** وهي تلك المخاطر التي تؤثر على المنظمة وتتمثل فيما يلي (دهمش، 2004: 33):

- **ارتفاع مخاطر التشغيل:** المتمثلة بانخفاض أعداد المساهمين نتيجة فقدان الثقة في المنظمة مما يؤثر على ارتفاع تكاليف رأس المال وفقدان القدرة التنافسية والتأثير السلبي على هامش الأرباح والضغط على التدفقات النقدية مما يؤثر على توزيعات الأرباح.
- **ارتفاع مخاطر الأداء:** المتمثلة بتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المنظمة سواء الاستثمارية منها أو التمويلية.

- **ارتفاع مخاطر السيولة:** والمتمثلة في طلب المساهمين لأموالهم وبالتالي تحويل مجموعة كبيرة من الإيداعات الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعتمد عليها المنظمات في نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية إلى أموال واجبة السداد مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة.
- **ارتفاع مخاطر الإدارة:** بما ان ممارسات إدارة الأرباح تمت من قبل الإدارة فسوف يتولد لدى المساهمين وأصحاب المصالح بان هنالك سيطرة فردية من قبل الإدارة على أموالهم ومصالحهم وبالتالي هذه الإدارة عديمة الكفاءة في إدارة المنظمة مما يدفعهم إلى تغييرهم أو مقاضاتهم إذا لزم الأمر.

وعلى الرغم من أن المديرين يدركون إن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الآجل الطويل، ومن أهم هذه المشكلات ما يلي (Clikeman, 2003:76):

❖ **تخفيض قيمة المنشأة:** توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشاة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل وإلا أنها يمكن ان تؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشاة، فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام المنشاة ببيع المنتج في 30 ديسمبر بشروط كان من الممكن ان تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في 2 يناير. كذلك فإن تأخير المصروفات الاختيارية يمكن ان يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء المنشاة فتأخير الصيانة والبحوث والتطوير وتدريب العاملين قد يؤدي إلى تعطيل المعدات، وخسارة حصة المنشاة في السوق وتخفيض الإنتاجية.

❖ **تلاشي المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالمنشاة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بأن إخفاء وتظليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة. ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخا أخلاقيا يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها. فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في احد الأيام يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها. وأيضا يمكن ان تصبح إدارة الأرباح منحدرا زلقا جدا فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبيا تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى ان تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

❖ **إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية:** لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط وإنما تمارس أيضا على مستوى الإدارة التشغيلية. فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأبحاث في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشكلات التشغيل عن الإدارة العليا فتبقى الخطاء بدون تصحيح والمشكلات بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

❖ **العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية:** في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها. فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينيات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة (W.R.Grace and Co) وطلب منها إعادة حساب أرباحها والإعلان عنها والسبب في ذلك أن الشركة بين عام (1990-1992) قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وذلك بتسجيل احتياطات غير صحيحة قيمتها 55 مليون دولار وبين عام (1993-1995) قامت بإعداد الاحتياطات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة،

وحتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخرى، فإن مجرد إعادة حساب الأرباح ولإعلان عنها يمكن ان يكون في حد ذاته مكلفا جدا للشركة.

(2-3): السعر السوقي للسهم

إن أكثر قيمة معروفة لدى المؤسسات هي القيمة السوقية وهي قيمة السهم في السوق وهي تتأثر بعدد الأسهم المتوفرة للمستثمرين (والطلب) عدد الأسهم التي يرغب المستثمرون في شرائها ويستطيع المستثمر معرفة قيمة السهم السوقية عن طريق الجرائد اليومية أو الإنترنت وعادة ليس هناك علاقة مباشرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم وإن ثبت في بعض الدراسات بوجود تلك العلاقة ولكن تلك الدراسة تعد شاذة عن القاعدة القائلة بعدم وجود علاقة (خلف، 2006: 207).

يمثل السعر السوقي للسهم السعر الذي تتدأول به أسهم رأس المال في سوق الأوراق المالية، ويتأثر سعر السهم في السوق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد السعر مثل ظروف العرض والطلب في سوق السلع وفي سوق النقود، وربحية الشركة بالمقارنة بالشركات الأخرى، والقيمة الدفترية للسهم، وتعتبر القيمة السوقية للسهم أهم القيم من وجهة نظر المستثمر، كما أنها تعكس بصفة عامة القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (صافي الأصول) كما تتحدد بالعوامل الاقتصادية المحيطة، هذا وتتأثر القيمة السوقية تأثراً كبيراً بمعدلات الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على أسهم رأس المال وبمدى دوريتها وانتظامها وكلما كانت هذه المعدلات منتظمة ومرتفعة كلما زادت القيمة السوقية للسهم (مرعي، 1993: 345).

سعر السهم في السوق المالي مثله مثل بقية أسعار السلع الأخرى يتحدد بقوى العرض والطلب في السوق نفسها حيث أن قيمة السهم تتوقف على أعلى سعر يرغب المشترون في دفعه كقيمة للسهم وعلى أرخص سعر يكون البائعون على استعداد لقبوله ثمناً له (يلول، 1988: 36 . 37).

وفي رأي الباحثة تمثل القيمة السوقية المرآة التي تعكس إنجازات الشركات ومدى تطبيقها للسياسات التي سبق وتم التخطيط لها، حيث أن قيمة السهم السوقية لا تقتصر في قيمتها علي السياسات المطبقة أو الإنجازات المعمولة.

وعند تتبع نتيجة الدراسات والأبحاث التي قام بها المعنيون يمكن الخروج بأربعة نقاط هامة تؤثر بشكل مباشر في سعر السهم السوقي (الحناوي، 2000: 207 . 209):

1. لا يحتاج المستثمرون إلى اتفاق عام حول القيمة المناسبة للسهم والتنبؤ بهذه القيمة سوف يختلف من مستثمر إلى آخر عند اتخاذ القرار بقيمة سهم أو أكثر إلى محافظهم المالية وكذلك ليس من هدفنا أن يتم تحديد سعر التوازن للسهم على أنه القيمة التي يرغب المستثمر في دفعها لامتلاك السهم، ولكن سوف نشير إلى هذا السهم بأنه القيمة العادلة أو المحورية للسهم.
2. السعر السوقي الحالي لا يمثل إجماع السوق حول القيمة المحورية، ولكنه يعكس رأي المستثمر الحدي وهو المستثمر الذي يرغب في امتلاك السهم إذا ما ارتفع سعره ولو بشكل ضئيل عن السعر الحالي.
3. يعكس ميل منحنى الطلب درجة تماثل آراء المستثمرين حول خصائص الورقة المالية (السهم)، فعندما تتباين آراء المستثمرين حول خصائص السهم سوف ينحدر منحنى الطلب من أعلى إلى أسفل أما إذا اتفقت الآراء حول هذه الخصائص فسوف يكون منحنى الطلب أفقيا، وبغض النظر عن منحنى العرض، فسوف يسود سعر واحد للسهم، ومن ثم فإن المدى الذي يمكن أن يتفق

المستثمرون على سعر واحد للسهم يتوقف على ما يحوزونه من معلومات، فإذا كانت المعلومات مكلفة وغير متاحة لكل المستثمرين، فسوف ينشأ عن ذلك أن ينحدر منحنى الطلب من أعلى إلى أسفل بدرجة ميل معينة.

4. أسعار التوازن وأسعار المتاجرة في سوق الأسهم وهي سوف تتغير فقط عند:

- ورود معلومات جديدة إلى السوق تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب.
- تغير الكمية المعروضة من الأسهم على افتراض أن آراء المستثمرين مختلفة وليست متماثلة فيما بينها.

ويمكن أيضاً ذكر أهم العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للسهم والتي يكون لها انعكاس، واضح وملموس على الأسهم وقيمتها المتدأولة في السوق كما ذكرها (خلف، 2006: 206-208)، وهي:

1. قيمة السهم الدفترية، إذ غالبا ما لا تكون هنالك علاقة ذات أهمية بين قيمة السهم الدفترية وقيمته السوقية، أي أن زيادة قيمة السهم الدفترية لا ترتبط بزيادة قيمته السوقية بشكل يمكن الاعتماد عليه.

2. توزيعات الأرباح للشركة في نهاية كل سنه، وهذه في حالة القيام بها والناجمة عن الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة نشاطها ونجاحها في عملها، والتي يتقرر توزيعها تؤدى إلى التأثير ايجابياً على القيمة السوقية للسهم العادي، بحيث ترتفع نتيجة لذلك، في حين أن عدم توزيع الشركة أرباح على الأسهم العادية، وبالذات عندما يرتبط هذا بضعف نشاط الشركة وعدم تحقيقها أرباح تؤدي إلى التأثير سلباً على القيمة السوقية للسهم العادي، حيث تنخفض القيمة هذه بسبب ذلك.

3. التوقعات بخصوص مستقبل الشركة والمستندة إلى مركزها فإذا كانت متفائلة بخصوص الشركة استناداً إلى قوة مركزها المالي ونجاحها وقدرتها على تحقيق أرباح أكبر مستقبلاً كلما أدى ذلك إلى زيادة القيمة السوقية للسهم العادي في حين أن ضعف المركز المالي للشركة وتدني نشاطها وضعف قدرتها على تحقيق أرباح أكبر لاحقاً يؤدى إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم العادي.
4. حالة الطلب والعرض على السهم في السوق والمرتبط بمجموع العوامل السابقة والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على العرض وتزداد القيمة السوقية للسهم العادي، ويحصل العكس عندما تتحقق زيادة في عرض السهم على الطلب عليه فإن قيمته السوقية تنخفض.
5. حالة الاقتصاد، أي الحالة الاقتصادية العامة والتي تمثلها حالة النشاطات الاقتصادية والتي يعتبر مؤشرها الناتج والدخل القومي، حيث يعزى التوسع والانتعاش الاقتصادي الذي يصاحب النمو في الاقتصاد والذي يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب على السهم العادي وتزداد قيمته في السوق نتيجة لذلك، في حين أن الركود والانكماش الاقتصادي يتضمن تقليص النشاطات الاقتصادية والذي يقود إلى انخفاض الطلب على السهم العادي وتنخفض قيمته في السوق بسبب ذلك.

وعلى الرغم من تعدد العوامل التي تؤثر على سعر الورقة المالية بسوق الأوراق المالية فإن محصلة تلك العوامل في النهاية هي قوى العرض والطلب ويتم تسعير الورقة المالية طبقاً للمبدأ الذي يعرف بالتسعير الحدي. **وفيما يلي أهم العوامل التي يتحدد على أساسها قيمة الورقة المالية كما ذكرها (مطاوع، 2005: 493-494)، وهي:**

❖ **العرض والطلب:** تؤثر العوامل المختلفة مثل ربحية الشركات، التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، معدلات التضخم على أسعار الأسهم من خلال تأثيرها على مقدار المعروض من الأسهم أو حجم الطلب عليها فعلى سبيل المثال تؤثر الزيادة في أرباح الشركات بشكل إيجابي على سعر السهم

حيث يزداد الطلب على أسهم الشركات الرابحة بينما يؤدي انخفاض تلك الأرباح إلى انخفاض أسعار الأسهم حيث ينخفض الطلب عليها ويزداد المعروض منها نتيجة قيام حملة تلك الأسهم ببيع ما لديهم من أسهم تلك الشركات.

❖ **التسعير الحدي:** تختلف الأسهم عن باقي السلع التي يتم تسعيرها خاصة فيما يتعلق بمقدار العرض الكلى للأسهم فالمعروف أن عدد الأسهم التي أصدرتها الشركات يتسم بالثبات النسبي نظراً لأن الزيادة في هذا المعروض من جانب الشركات المصدرة تتم على فترات متباعدة وبكميات محدودة وعندما كانت تلك الأسهم التي يتم الاحتفاظ بها لدا المستثمرين فإن سعر السهم بالسوق يمكن النظر إليه باعتباره أقل سعر يمكن أن يصل إليه السهم لإقناع أحد المستثمرين بالاستمرار في الاحتفاظ به دون أن يقوم بعرضه للبيع في سوق الأوراق المالية ويعرف المستثمر الذي يحتفظ بأخر سهم من تلك الأسهم بالمالك الحدي أي أخر مالك من ملاك الأسهم يحرص على الاستمرار في امتلاك السهم دون أن يقوم بعرضه للبيع بالسوق المالية.

وتعتمد عملية تقييم الأسهم العادية على مفهوم القيمة الحالية ومعدل الخصم بالنظر إلى متوسط الإيرادات حيث يعتمد معدل الخصم على درجة كفاءة الاستثمار أي أنه من الصعب أحياناً التنبؤ بالإيرادات والنفقات المستقبلية لبعض الشركات إذا كانت غير مستقرة الأوضاع ومن هنا يلاحظ أن معدل الخصم يتوقف على نوعية الاستثمار ودرجة مخاطرته فكلما زاد معدل المخاطرة، ارتفع معدل الخصم، **وبالتالي عملية تقييم الأسهم تتأثر ببعض العوامل ذكر منها (صيام، 2003: 124-128)، وهي:**

1. **متوسط الإيرادات:** بحيث نحسب الإيرادات على مدار عدة سنوات ولكن على أن تكون الإيرادات متقاربة وبعد ذلك نحسب الوسط الحسابي لحصة السهم الواحد من الإيرادات السنوية.
2. **اتجاه الإيرادات:** مما يؤخذ على طريقة متوسط الإيرادات أنها لا تأخذ بعين الاعتبار اتجاه الإيرادات وهذا أمر مهم لأنه يعني الكثير بالنسبة للمستثمر فلا يكفي أن يكون المتوسط كبيراً وإنما يجب معرفة اتجاه هذه الإيرادات فقد يكون متناقصاً أو متزايداً.
3. **التنبؤ بالإيرادات:** تعتمد هذه الطريقة على التنبؤ بحجم المبيعات والمشتريات ومصاريف الدعاية والإعلان وما إلى ذلك بالإضافة لتوقع الظروف التي قد تسود مستقبلاً سياسياً واقتصادياً كالركود أو الرواج بالاعتماد على الطرق الإحصائية لدراسة ظاهرة معينة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة العربية والأجنبية

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قامت الباحثة بمسح الدراسات السابقة وتم الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات.

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة (الداعور وعابد، 2009) بعنوان: "**أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية**".

هدفت الدراسة قياس مدى تأثير تبني الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية. ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم اختيار جميع الوحدات الاقتصادية التي يتم تداول أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية في الفترة ما بين (2004) وحتى عام (2006) وكذلك تم تقسيم تلك الوحدات إلى قسمين: أولهما، الوحدات الاقتصادية التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها حيث بلغت (14) وحدة. والثانية الوحدات الاقتصادية التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها حيث بلغت (8) وحدات وقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها التحليل الأحادي والتحليل المتعدد باستخدام تحليل التمايز لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن تبني إدارة الوحدة الاقتصادية لإستراتيجية إدارة الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم المتدأولة في سوق فلسطين للأوراق المالية،

وذلك لأن التحليل بين وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صافي أرباح الوحدة الاقتصادية والعائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية وأن إدارة الوحدات الاقتصادية قد تلجأ إلى استراتيجية إدارة الأرباح بإتباع سياسات محاسبية لها تأثير على استقرار الدخل وذلك للعديد من الدوافع التي أهمها مصلحة الإدارة، بالإضافة إلى دوافع المصالح الضريبية وتفادى التكاليف السياسية وتكاليف عقود الدين.

- دراسة (القثامي، 2010) بعنوان: "**إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية**".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج (Modified Jones Model 1995)، ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الإنحدار، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، وأوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه

الشركة على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لكلاً من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

- دراسة (حمادة، 2010) بعنوان: "**دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية**".

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استبانة وزعت على عدد من المراجعين الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة في سورية، وقد تضمنت الاستبانة النشاطات التي يمكن أن تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها وتسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة من وجهة نظر عينتي الدراسة.

- دراسة (الأشقر، 2010) بعنوان: "**إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، والوقوف على مدى أهمية تلك الشركات بإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم، وتم فيها

التعبير عن إدارة الأرباح بأنها بعض الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين. وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية على نموذج جونز المعدل على مجتمع الدراسة المكون من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها (23) شركة، وقد تم جمع المعلومات بهذا الخصوص على الأرقام من القوائم المالية لكل شركة وكذلك القيام بمسح التقارير المالية السنوية للشركات نفسها لمعرفة إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم تم اختبار T–test واختبار One Way ANOVA والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات النظرية الواردة في دراسته. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة بين كل من صافي الربح التشغيلي، والتدفق النقدي من العملية التشغيلية، والتغير في إيرادات تحت التحصيل للشركة من عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، في حين تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين التغير في حسابات تحت التحصيل وإجمالي أصول الشركة مع عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

- دراسة (أبو جراد، 2011) بعنوان: "**علاقة جودة التدقيق الخارجي بإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين**".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف علاقة جودة التدقيق الخارجي بإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين من ناحية، وتحليل الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من ناحية أخرى، ثم إبراز دور العوامل المؤثرة في جودة التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الفلسطينية في قطاع المصارف المحلية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من مصدرها الأولية والثانوية حيث تم استخدام أداتين في الدراسة: أولاهما نموذج جونز المعدل (1995) لحساب إدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين وعددها(6) بنوك. وثانيهما الاستبانة التي أعدت خصيصا لجمع البيانات حول جودة التدقيق لمدققي الحسابات وعددهم (59) مزاول للمهنة. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية أبرزها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها قيام المصارف المحلية العاملة في فلسطين بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من (2006–2010) وبالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جليا في سنتي الدراسة (2009–2010) كما وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل متغير (الخبرة العملية لمدقق الحسابات، حجم مكتب التدقيق، الاستقلالية لمدقق الحسابات، إجراء تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، أتعاب التدقيق، تخصص مدقق الحسابات، ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب عالمية) وإدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين متغير (التأهيل العلمي، درجة المنافسة بين مكاتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل) وإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين.

- دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2012) بعنوان: "**جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة جودة الأرباح**".

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، وتم فيها تحديد إدارة الأرباح بأنها مجمل مستحقات الشركة. ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع بيانات (45) شركة خلال الفترة (2001-2006) ولتقدير نماذج الدراسة تم استخدام اختبار (Logistic Regression) واختبار (Ordinary Least Squares) بعد ان تم ترتيب البيانات بطريقة تحقق الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ان الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة كما لم تستطع إثبات جودة أرباح هذه الشركات، ولم تجد أثرا لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها، وتثير هذه النتائج تساؤلات حول جودة التدقيق في الأردن وجودة البيانات المالية المعلنة من قبل الشركات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- دراسة (اللوزي، 2013) بعنوان: "**أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة إخبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان**".

هدفت إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وتأثيره على سعر السهم لهذه الشركات في السوق المالي، بالإضافة إلى توضيح مفهوم إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لاكتشافها وهل لإدارة الأرباح مبرر أخلاقي لاستخدامها في التأثير على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. كما هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير بعض المتغيرات بجانب إدارة الأرباح على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان مثل حجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق ونسبة المديونية. وتم فيها تحديد إدارة الأرباح بكونها سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية ويؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل. تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (77) شركة حسب دليل الشركات لعام (2011) التي تتوافر تقاريرها المالية للفترة من (2008-2011) وتم إختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة. وكان من أهم نتائج الدراسة بأن 53.5% من الشركات الصناعية موضوع عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح في حين أن 46.5% لم تمارس إدارة الأرباح.

- دراسة (الداعور، 2013) بعنوان: "**أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح**".

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار ثماني من الوحدات الاقتصادية الموجودة في قطاع غزة، وقد تم اختيار عينة الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام بطريقة العينة العشوائية الطبقية حسب الشركة والمكان الجغرافي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وصممت قائمة استقصاء وزعت على الوحدات المختارة وبلغ عدد المستجيبين (96)، للحصول على المعلومات عن المتغير المستقل. وقد توصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية الفلسطينية تطبق بطاقة الأداء المتوازن بنسب متفاوتة، وأن جميعها تمارس سياسة إدارة الأرباح، كما بينت الدراسة أنه توجد علاقة عكسية بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة وبين الحد من إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية .وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة حث كل الوحدات الاقتصادية الفلسطينية إلى تطبيق كامل لبطاقة الأداء المتوازن لما لها من أهمية في تقييم الأداء والحد من إدارة الأرباح.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- دراسة (Holland & Ramsay,2003) بعنوان: "*Do Australian Companies Manage Earnings to Meet Simple Earnings Benchmarks?*".

هدفت هذه الدراسة لتحرى مدى ممارسة إدارة الأرباح عند الشركات الاسترالية، وعلى وجه الخصوص قيام الشركات الاسترالية بإدارة الأرباح للوصول إلى مستويات معيارية للإيرادات وضمان تسجيل أرباح إيجابية وتجنب الخسائر، افترض الباحث أن لمديري الشركات الحوافز والدوافع للوصول إلى نقاط مستهدفة من الإيرادات أو مستويات معينة مثل تسجيل أرباح ايجابية، أو الإبقاء على أداء الربح الحالي، كما استخدم الباحث متغيرات ضابطة أخرى مثل حجم الشركة والوضع القانوني لها ومدى متبعة المحللين للشركة للتمييز بين عينة الدراسة. وكان من أهم نتائج الدراسة قيام الشركات الاسترالية بإدارة الأرباح لضمان تسجيل أرباح ايجابية وإدامة أداء ربح السنة السابقة وتتضح هذه النتائج بصورة أكثر معنوية بالنسبة للشركات الكبيرة.

- **دراسة (Oriole, et..al., 2003) بعنوان:** "***Earnings Management in Spain: Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange***".

هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الأسبانية لإدارة أرباحها. واشتملت عينة الدراسة على عدد (35) شركة مدرجة بالسوق المالي الأسباني وهو الأكبر بين أكثر من (500) شركة مسجلة بالسوق. حيث تم افتراض ان هذه الشركات لديها ضوابط حاكمية أكثر من غيرها من الشركات. وقد استخدمت بعض العوامل كمؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في

المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات خلال فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية من غير المتضمنة في النظام الحالي، بالإضافة إلى وجود نتائج غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر لهذه السنة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن من أسباب إصدار تقارير تحفظية، قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على أرقام الواردة في التقارير المالية، والتي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطات بدلا من تحميلها على حساب الربح والخسارة (إطفاء الشهرة، وإعادة التقييم)، وعدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطات كافية بالإضافة إلى تخفيض في الإيرادات نتيجة خسائر مستقبلية ووجود بعض المؤشرات على ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات معينة.

– دراسة (Qiang & Terry, 2005) بعنوان: "***Equity Incentives and Earnings Management***".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى قيام مديري الشركات الأمريكية بممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم، حيث أجريت هذه الدراسة على الشركات الأمريكية التي توفرت بياناتها في السوق خلال الفترة الواقعة من ما بين (1993 ــ 2000). حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم التي ستباع باستخدام التعويض المبني على الأسهم. ومن أهم نتائج الدراسة أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأنهم أكثر ميلاً لتقديم تقارير أرباح تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين، كما

أن حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم من الأسهم لكي تباع في المستقل.

- **دراسة (Neffati, et..al., 2011) بعنوان:** " ***Earnings Management, Risk and Corporate Governance in US Companies***".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيف يمكن أن تتأثر مستوى المخاطر من خلال بعض آليات الحوكمة وما إذا كان هذا الخطر هو الدافع لإدارة الأرباح. حددت الدراسة ثلاثة أنواع من المخاطر وهي المخاطر العامة، المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية. وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشركات الأمريكية وعددها (222) شركة خلال الفترة ما بين (1994–2001). وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية على الشركات الأمريكية أن إدارة الأرباح ارتبطت ارتباطا ايجابيا مع الخطر أيا كان نوعه (عام، تشغيلي، مالي) وهذا يعني أن ممارسات الحوكمة تعمل على تقليل المخاطر أي أن الشركات التي تكون أكثر تعرضا للمخاطر تكون أكثر عرضة لممارسة إدارة الأرباح وفشل في ممارسة الحوكمة ومع ذلك، قد تختلف الممارسات الجيدة وفقا لنوع المخاطر. كما وجدت الدراسة أن الممارسات الجيدة لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح في حين أن جميع أنواع المخاطر يكون لها أثر إيجابي على إدارة الأرباح .وأوصت الدراسة انه يجب اتخاذ متغيرات الحوكمة الأخرى في الاعتبار مثل لجان المراجعة وحجم الشركة وفرص النمو.

- دراسة (Chen, et..al, 2011) **بعنوان:** " ***Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China.***".

هدفت إلى إختبار أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح وكلفة جودة رأس المال لمجموعتين من الشركات الصينية. وهي المؤسسات العامة المملوكة، والمؤسسات الخاصة المملوكة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن مدققي الجودة يلعبون دوراً حكومياً في الصين. وأن أثر جودة التدقيق كان منخفضاً على إدارة الأرباح وكلفة جودة رأس المال.

- دراسة (Rahmawati & Dianita, 2011) **بعنوان:** " ***Analysis of the Effect of Corporate Social Responsibility on Financial Performance with Earnings Management as a Moderating Variable***".

هدفت إلى إختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي، ودور نشاطات إدارة الأرباح في ذلك. تكونت عينة الدراسة من (27) شركة مسجلة في سوق الأوراق الماليزي للفترة ما بين (2006–2008). وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لهذه الشركات، ووجود دور وسيط لنشاطات إدارة الأرباح على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات.

- **دراسة (Basiruddin, 2011) بعنوان:** "***The Relationship between Governance Practices, Audit Quality, and Earning Management: UK Evidence***".

هدفت إلى إختبار العلاقة بين ممارسات الحاكمية المؤسسية وجودة التدقيق من جانب وإدارة الأرباح من جانب آخر، وذلك لعينة بلغت (350) شركة مدرجة في بورصة لندن خلال الفترة (2005–2008). واعتمدت الدراسة على أكثر من مؤشر لقياس جودة التدقيق كما تم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الإختيارية. وبعد تصميم نماذج الدراسة من خلال معادلات الإنحدار المناسبة تم التوصل إلى وجود علاقة مهمة بين عدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة وجودة التدقيق، بينما لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح والحاكمية المؤسسية.

- **دراسة (Abed, et..al., 2012) بعنوان:** "***Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence***".

هدفت إلى إختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص الحاكمية المؤسسية لعينة من الشركات غير المالية (الصناعية والخدمية) الأردنية خلال الفترة (2006–2009) وقد بلغ حجم عينة الشركات (132) شركة، وتم استخدام أنموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح وربطها مع عدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة ونسبة الملكية التي تحتفظ بها الإدارة بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل حجم الشركة والرافع المالي داخل الشركة. وبعد تصميم الأنموذج وتطبيقه توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين إدارة الأرباح وحجم مجلس الإدارة، بينما لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح وباقي العوامل الأخرى.

- **دراسة (Abbadi & Al-Zyoud, 2012) بعنوان: " *The Impact of Non Executive Directors Fees, Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings Management*".**

هدفت إلى اختبار اثر التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين كإحدى آليات الحاكمية الرشيدة في قيام إدارات الشركات بالتلاعب بالإرباح عن طريق دراسة عينة من الشركات المساهمة في المملكة المتحدة. تم قياس التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بثلاثة مؤشرات :

1. عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تم حضورها من قبل الأعضاء غير التنفيذيين.
2. عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون الأعضاء التنفيذيين.
3. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. في حين تم قياس إدارة الأرباح الانتهازية باستخدام مؤشر المستحقات الاختيارية Modified Jones Model .

وقد بينت نتائج الانحدار ان التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين(مقاسا بمكافأتهم) هو آلية مهمة للحد من ممارسة التلاعب بالأرباح. في حين لم تظهر المؤشرات الأخرى المستخدمة لقياس التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تم حضورها من قبل الأعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون الأعضاء التنفيذيين) علاقة ذات دلالة إحصائية مع مقياس إدارة الأرباح المستخدمة (المستحقات الاختيارية).

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يمكن تلخيصه، بالآتي:

- من حيث هدف الدراسة: اختلفت أهداف الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية من حيث العلاقة والتأثير وتحديد الأهمية، فيما تعنى الدراسة الحالية بالتعرف على أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.
- **من حيث المنهجية**: تعد هذه الدراسة وصفية تحليلية، للتوصل إلى المفاهيم المرتبطة بإدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم، فقد تم استخدام القوائم المالية للشركات عينة الدراسة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة المعتمدة، لذلك يمكن القول بأن الدراسة الحالية قد تضيف جديداّ للدراسات السابقة.
- من حيث بيئة التطبيق: إذ يلاحظ من الدراسات السابقة تعدد بيئات التطبيق فمنها كانت في البيئة العربية من جهة ومن جهة اخرى طبقت في صناعة الخدمات والصناعات الإنتاجية، وكذلك الحال بالنسبة للدراسات الأجنبية. أما في الدراسة الحالية فسوف يتم التطبيق على بيئة الأردن وخصوصاً شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية. إضافة إلى الاعتماد على التقارير المالية الفعلية لهذه الشركات لقياس متغيرات الدراسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(3-1): المقدمـــة

(3-2): منهج الدراسة

(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها

(3-4): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3-5): المعالجة الإحصائية المستخدمة

(3-6): إختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(3-1): المقدمـــة

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم في الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. إذ يتضمن وصفا لمنهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة، وإختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي.

(3-2): منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية العربية منها والأجنبية لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تمثل رافداً حيوياً في الدراسة. أما على الصعيد التحليلي (Empirical Study) فقد تم استخدام القوائم المالية للشركات عينة الدراسة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة المعتمدة خلال الفترة الزمنية المحددة من 2011-2013، إذ يعد المهج الوصفي التحليلي الأكثر ملائمة في تحقيق أهداف الدراسة الحالية، وهو أسلوب من أسليب التحليل التي ترتكز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال الفترة أو فترات زمنية محدودة ومعلومة للحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (الفرا ومقداد، 2004). وتم استخدام الرزمة الإحصائية

للعلوم الاجتماعية لاجتماعية Statistical Package for Social Sciences الإصدار الحادي والعشرين SPSS Ver.21 البرنامج الإحصائي لتحليل بيانات الدراسة.

(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية العاملة في الأردن، البالغ عددها (8) شركات حسب موقع مركز إيداع الأوراق المالية (http://www.sdc.com.jo/arabic/index.php) لعام 2014، والجدول (3-1) يبين أسماء الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. أما عينة الدراسة فستتكون من الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية والمسجلة في بورصة عمان للأوراق المالي والبالغ عددها (8) شركات في بورصة عمان بنسبة 100% من مجتمع الدراسة، للفترة من بين (2011) و(2013). وقد أخضعت للدراسة البيانات الفعلية لتلك الشركات من واقع تقاريرها المالية المودعة بالسوق المالي لفترة ثلاث سنوات وهي الفترة الممتدة من عام (2011-2013) وقد روعي في اختيار مفردات العينة مجموعه من الشروط أهمها:

1- أهمية هذه الشركات بالنسبة لمدى إسهامها في الدخل القومي باعتبارها رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد الوطني الأردني.

2- أن تكون السنه المالية للشركة تبدأ من 1 كانون ثاني لغاية 31 ديسمبر من كل عام.

3- أن تكون الشركة من تلك الحريصة على إصدار بياناتها المالية السنوية في موعد أقصاه ثلاثة شهور من تاريخ السنة المالية.

4- أن لا تكون أي من تلك الشركات قد دخلت في عملية اندماج أو تصفية أو عملية إعادة تنظيم على مدار تلك الفترة.

جدول (3-1)

أسماء الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية عينة الدراسة

ت	اسم الشركة	رأس المال بالمليون دينار
1	القدس للصناعات الخراسانية	13.997.200
2	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	12.227.393
3	الجنوب لصناعة الفلاتر	2.339.191
4	الأردنية لصناعة الأنابيب	5.875.966
5	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	4.957.238
6	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	31.281.314
7	أساس للصناعات الخرسانية	10.634.689
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	15.443.550

المصدر: مركز إيداع الأوراق المالية (2014).

(3-4): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة لجأت الباحثة إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال القوائم المالية للشركات عينة الدراسة كأدوات رئيسة للدراسة وللفترة من 2011 ولغاية 2013.

المصادر الثانوية: حيث توجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات

والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة. وكان هدف الباحثة من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية.

(3-5): المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها أعتمدت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

- إختبار Kolmogorov-Smirnov للتحقق من التوزيع الطبيعي (Normal Dstribution) للبيانات.
- المتوسطات الحسابية (المعدل) لمتغيرات الدراسة.
- تحليل الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis لبيان تأثير إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم.
- تحليل الإنحدار الخطي البسيط Simple Regression وذلك من أجل إختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو الأسعار السوقية للأسهم.

(3−6): إختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء إختبار كولمجروف – سمرنوف "Kolmogorov Smirnov Test"، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج إختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الإختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الإرتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها، وكما هو موضح بالجدول (3−2).

جدول (3−2)

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

ت	المتغير	*Kolmogorov – Smirnov*	*Sig.* *	النتيجة
1	التدفق النقدي من العملية التشغيلية	0.661	0.774	يتبع التوزيع الطبيعي
2	التغير في إيرادات الشركة	0.700	0.711	يتبع التوزيع الطبيعي
3	التغير في الحسابات تحت التحصيل	0.564	0.908	يتبع التوزيع الطبيعي
4	السعر السوقي للسهم	0.806	0.534	يتبع التوزيع الطبيعي

ملاحظة: * يكون التوزيع طبيعياً عندما يكون مستوى الدلالة ($\alpha > 0.05$).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$) فإنه يتبين أن توزيع المتغيرات جميعها كانت طبيعية. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

الفصل الرابع
تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

الفصل الرابع
تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

(4-1): المقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية من خلال المتوسطات الحسابية لكل متغيرات الدراسة، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

(4-2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لوصف ممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) للشركات الهندسية والإنشائية محل الدراسة لجأت الباحثة إلى استخدام البيانات المالية لكل متغير والمعدل لثلاث سنوات، كما هو موضح بالجداول (4-1)؛ (4-2)؛ (4-3).

(4-2-1) التحليل الوصفي لتدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات

لوصف وتحليل التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات محل الدراسة بالمليون دينار لجأت الباحثة إلى المعدل العام، كما هو موضح بالجدول (4-1).

جدول (4-1)

التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام			المعدل
		2011	2012	2013	
1	القدس للصناعات الخرسانية	233.517	982.402	1.731.288	982.402
2	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	550.155	70.278	180.957	267.130
3	الجنوب لصناعة الفلاتر	208.076	86.139	37.540	99.323
4	الأردنية لصناعة الأنابيب	1.960.958	23.917	656.115	880.330
5	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	1.999.631	90.531	84.027	724.729
6	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	2.117.276	5.645.217	6.410.884	4.724.459
7	أساس للصناعات الخرسانية	1.532.071	1.137.663	1.477.573	1.382.436
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	2.378.487	727.913	2.259.848	1.788.749
المعدل العام (بالمليون الدينار)					**1.356.195**

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات القوائم المالية للشركات.

يشير الجدول (4-1) إلى التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات محل الدراسة بالمليون دينار. حيث ترأوحت بين (99.323 - 4.724.459). بمعدل عام مقداره (1.356.195). وكان أعلى تدفق النقدي من العملية التشغيلية لشركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية بمعدل بلغ (4.724.459) فيما كان أدنى تدفق النقدي من العملية التشغيلية لشركة وبمعدل بلغ (99.323).

وترى الباحثة أن النتيجة السابقة تعكس مستوى النقد المكتسب للشركات محل الدراسة نتيجة أنشطتها وأعمالها والتي تشمل على الأرباح النقدية إضافته إلى التغيرات في رأس المال العامل. إضافة إلى أن التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات محل الدراسة بين أن الصافي

الإجمالي لتدفقاتها النقدية من العملية التشغيلية موجب وهو ما يعكس الإمكانية العالية لها على الوفاء بالتزاماتها على المدى المتوسط.

(4-2-2) التحليل الوصفي لتغير في إيرادات الشركة للشركات

لوصف وتحليل التغير في إيرادات الشركة للشركات محل الدراسة بالمليون دينار لجأت الباحثة إلى المعدل العام، كما هو موضح بالجدول (4-2).

كما يشير الجدول (4-2) إلى التغير في إيرادات الشركة للشركات محل الدراسة بالمليون دينار. حيث تراوحت معدلات التغير في إيرادات الشركة للشركات محل الدراسة بين (145.938 - 1.650.438). بمعدل عام مقداره (822.146). إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث التغير في إيرادات الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية بمعدل بلغ (1.650.438)، فيما حصلت الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب على المرتبة الأخيرة من حيث التغير في الإيرادات بمعدل مقداره (145.938).

وترى الباحثة أن الزيادة في إيرادات الشركات محل الدراسة سينعكس ايجاباً على القيمة السوقية لأسهمها بما يؤدي وبشكل منطقي إلى زيادة التوزيعات النقدية على الأسهم.

جدول (4-2)

التغير في إيرادات الشركة للشركات محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام			المعدل
		2011	2012	2013	
1	القدس للصناعات الخرسانية	1.113.151	2.735.305	130.617	1.326.358
2	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	524.359	583.669	1.061.544	723.190
3	الجنوب لصناعة الفلاتر	393.731	678.220	485.992	549.314
4	الأردنية لصناعة الأنابيب	225.810	57.076	154.929	145.938
5	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	39.433	593.287	573.425	402.048
6	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	538.642	1.254.261	2.324.134	1.372.346
7	أساس للصناعات الخرسانية	726.506	373.252	122.860	407.539
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	2.070.109	2.018.728	862.477	1.650.438
	المعدل العام (بالمليون الدينار)				**822.146**

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات القوائم المالية للشركات.

(4-2-3) التحليل الوصفي لتغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات

لوصف وتحليل التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات محل الدراسة بالمليون دينار لجأت الباحثة إلى المعدل العام، كما هو موضح بالجدول (4-3).

ويظهر الجدول (4-3) إلى معدل التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات محل الدراسة بالمليون دينار. حيث تراوحت معدلات التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات محل الدراسة بين (1.266.686 - 16.382.405). بمعدل عام مقداره (5.473.925). إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث معدل التغير في الحسابات تحت التحصيل شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية بمعدل بلغ (16.382.405)، فيما حصلت شركة الجنوب لصناعة

الفلاتر على المرتبة الأخيرة من حيث معدل التغير في الحسابات تحت التحصيل بمعدل مقداره (1.266.686).

وترى الباحثة أن هذا يمثل المبالغ الكبيرة والتي قامت الشركات محل الدراسة بصرفها على ذمة تحصيلها من الغير سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، وهو ما ينعكس بالنتيجة على مخزون الشركات من النقدية وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.

جدول (4-3)

التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام			المعدل
		2011	2012	2013	
1	القدس للصناعات الخرسانية	1.745.665	2.212.602	1.989.223	1.982.497
2	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	2.591.797	2.591.797	4.661.334	3.281.643
3	الجنوب لصناعة الفلاتر	1.022.921	1.345.114	1.432.023	1.266.686
4	الأردنية لصناعة الأنابيب	1.736.549	2.330.445	1.586.079	1.884.358
5	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	4.562.280	10.727.564	8.866.668	8.052.171
6	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	23.572.066	23.218.985	2.356.163	16.382.405
7	أساس للصناعات الخرسانية	6.382.409	6.377.083	5.821.905	6.193.799
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	2.832.113	6.540.745	4.870.675	4.747.844
	المعدل العام (بالمليون الدينار)				**5.473.925**

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات القوائم المالية للشركات.

(4–2–4) التحليل الوصفي للإسعار السوقية لأسهم الشركات

لوصف وتحليل الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بالمليون دينار لجأت الباحثة إلى المعدل العام، كما هو موضح بالجدول (4–4).

أما ما يتعلق بالأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بالمليون دينار، فيبين الجدول (4–4) إلى الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بالمليون دينار. حيث تراوحت معدلات الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بين (2.294.819 – 65.833.333). بمعدل عام مقداره (15.421.372). إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث معدل الأسعار السوقية شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية بمعدل بلغ (65.833.333)، فيما حصلت شركة الجنوب لصناعة الفلاتر على المرتبة الأخيرة من حيث معدل الأسعار السوقية بوسط مقداره (2.294.819).

وترى الباحثة ان الارتفاع المضطرد للأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة ما هو إلا نتيجة منطقية للعديد من العوامل منها على سبيل المثال الزيادة في أصول الشركات، الناتجة عن الزيادة في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية التي تقوم بها الشركات محل الدراسة.

جدول (4-4)

الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام 2011	2012	2013	المعدل
1	القدس للصناعات الخرسانية	4.660.000	3.359.328	3.639.272	3.886.200
2	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	13.650.000	14.350.940	12.600.000	13.533.647
3	الجنوب لصناعة الفلاتر	3.960.921	1.395.753	1.527.784	2.294.819
4	الأردنية لصناعة الأنابيب	3.324.750	2.717.000	6.113.250	4.051.667
5	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	4.161.556	9.112.373	9.500.000	7.591.310
6	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	59.750.000	66.750.000	71.000.000	65.833.333
7	أساس للصناعات الخرسانية	3.000.000	3.000.000	4.680.000	3.560.000
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	22.050.000	22.050.000	23.760.000	22.620.000
	المعدل العام (بالمليون الدينار)				**15.421.372**

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات القوائم المالية للشركات.

(4-3): نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة H_0:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد *Multiple Regression Analysis* للتحقق من أثر ممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في

إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4-5).

جدول (4-5)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients			
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار لمتغيرات الدراسة		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأسعار السوقية	0.928	0.861	**الإنحدار**	**4**	8.237	0.035	**التدفق النقدي من العملية التشغيلية**	0.853	1.060	0.349
			البواقي	**3**			**التغير في إيرادات الشركة**	- 0.080	- 0.214	0.841
			المجموع	**7**			**التغير في الحسابات تحت التحصيل**	0.134	0.207	0.846

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (9.117).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.894).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4-5) أثر ممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية

الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.928) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.861)، أي أن ما قيمته (0.861) من التغيرات في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة ناتج عن التغير في ممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.853) للتدفق النقدي من العملية التشغيلية، (0.080-) للتغير في إيرادات الشركة، و (0.134) للتغير في الحسابات تحت التحصيل.

وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام ممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) للشركات محل الدراسة يؤدي إلى زيادة في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بقيمة (0.853) للتدفق النقدي من العملية التشغيلية، (0.080-) للتغير في إيرادات الشركة، و (0.134) للتغير في الحسابات تحت التحصيل. ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (8.237). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الرئيسة، التي تنص على:

عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

وللتحقق من تأثير كل ممارسة من ممارسات **إدارة** الأرباح، تم تجزئة الفرضية الرئيسة إلى أربعة فرضيات فرعية، وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H_{01}:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) للتدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط *Simple Regression* للتحقق من أثر التدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4−6).

جدول (4−6)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير التدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients		
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		**F** المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	**β** معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأسعار السوقية	0.921	0.848	الإنحدار	1	33.604	0.001	0.921	5.797	0.001
			البواقي	6					
			المجموع	7					

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (5.987).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.894).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4−6) أثر التدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية التدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية

والإنشائية الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.921) عند مستوى ($\alpha \le 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.848)، أي أن ما قيمته (0.848) من التغيرات في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة ناتج عن التغير في التدفق النقدي من العملية التشغيلية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.921).

وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات محل الدراسة يؤدي إلى زيادة في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بقيمة (0.921). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (33.604) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \le 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) للتدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية H_{02}:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) للتغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط *Simple Regression* للتحقق من أثر التغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4-7).

جدول (4-7)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير التغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients		
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأسعار السوقية	0.529	0.280	الإنحدار	1	2.328	0.178	0.529	1.526	0.178
			البواقي	6					
			المجموع	7					

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (5.987).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.894).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4-7) أثر التغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.529) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.280)، أي أن ما قيمته (0.280) من التغيرات في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة ناتج عن التغير في إيرادات الشركة، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.529).

وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى التغير في إيرادات الشركة للشركات محل الدراسة يؤدي إلى زيادة في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بقيمة (0.529). ويؤكد

عدم معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (2.328) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية، التي تنص على:

عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة H_{03}:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط *Simple Regression* للتحقق من أثر التغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4-8).

جدول (4–8)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير التغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients		
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأسعار السوقية	0.874	0.765	الإنحدار	1	19.497	0.004	0.874	4.416	0.004
			البواقي	6					
			المجموع	7					

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (5.987).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.894).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4–8) أثر التغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.874) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.765)، أي أن ما قيمته (0.765) من التغيرات في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة ناتج عن التغير في الحسابات تحت التحصيل، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.874).

وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات محل الدراسة يؤدي إلى زيادة في الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بقيمة (0.874). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (19.497) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

(5-1): المقدمـــــة

(5-2): النتائج

(5-3): التوصيات

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

(5-1): المقدمـــة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصلت إليها الباحثة، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال التحليل الإحصائي بما يلي:

(5-2) النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ما يلي:

1. بينت نتائج ان معدلات التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات محل الدراسة تراوحت بين (99.323 - 4.724.459) بمعدل عام مقداره (1.356.195). وقد يعزى ذلك إلى أن التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركات محل الدراسة بين أن الصافي الإجمالي

لتدفقاتها النقدية من العملية التشغيلية موجب وهو ما يعكس الإمكانية العالية لها على الوفاء بالتزاماتها على المدى المتوسط.

2. تراوحت معدلات التغير في إيرادات الشركة للشركات محل الدراسة بين (145.938 - 1.650.438).بمعدل عام مقداره (822.146). ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الزيادة في إيرادات الشركات محل الدراسة سينعكس ايجاباً على القيمة السوقية لأسهمها بما يؤدي وبشكل منطقي إلى زيادة التوزيعات النقدية على الأسهم.
3. حيث تراوحت معدلات التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات محل الدراسة بين (1.266.686 - 16.382.405) بمعدل عام مقداره (5.473.925). وهو ما ينعكس بالنتيجة على مخزون الشركات من النقدية وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.
4. تراوحت معدلات الأسعار السوقية لأسهم الشركات محل الدراسة بين (2.294.819 - 65.833.333) بمعدل عام مقداره (15.421.372). ويمكن تفسير ذلك من خلال ان أسعار أسهم الشركة تتأثر بشكل مباشر بأرباحها، لذلك فإن الشركات تسعى دوما للحفاظ على مستثمريها، فالمستثمر يفضل أن تكون أرباح الشركة مستقرة، ويسعى المستثمرون كذلك ويدفعون في النهاية أسعاراً عالية للأسهم في الشركات التي تكون أرباحها أقل تقلباً، وانخفاض التقلب في أرباح الشركة يعني عدم تأكد أقل حول اتجاه الأرباح وبما يعزز الانطباع بانخفاض المخاطر، وهذا يتفق مع ما أشار إليه (Emanuel & Wong, 2003).

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة ما يلي:

1. عدم وجود أثر لممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. وهذه النتيجة تختلف ودراسة (الداعور وعابد، 2009) التي بينت أن تبني إدارة الوحدة الاقتصادية لإستراتيجية إدارة الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك لأن التحليل بين وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صافي أرباح الوحدة الاقتصادية والعائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية. كما وتختلف أيضاً ودراسة (اللوزي، 2013) التي بينت أن 53.5% من الشركات الصناعية موضوع عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح في حين أن 46.5% لم تمارس إدارة الأرباح.
2. وجود أثر للتدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. وهذه النتيجة تتفق ودراسة (الأشقر، 2010) التي أوضحت أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة بين كل من صافي الربح التشغيلي، والتدفق النقدي من العملية التشغيلية، والتغير في إيرادات تحت التحصيل للشركة من عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
3. عدم وجود تأثير للتغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية.

4. وجود أثر للتغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. بينما هذه النتيجة اختلفت ودراسة (الأشقر، 2010) التي أوضحت عدم وجود أثر بين التغير في حسابات تحت التحصيل مع عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

(5-3): التوصيات

1. على الشركات محل الدراسة الالتزام بمبادئ إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية والاهتمام بمضامين المعلومات الواردة فيها، ولاسيما تلك المتعلقة بالعوائد لتكون معلومة رصينة يستند إليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية.
2. تفعيل التزام الشركات محل الدراسة بقواعد ومعايير الحاكمية المؤسسية من خلال الإفصاح عن المعلومات والتغيرات التي تطرأ على الشركات ضمان لبيئة مالية خالية من الغش والتلاعب، ولتوفير حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة، لتحقيق أهداف الشركات وذوي المصالح، الأمر الذي يسهم في تحجيم وتأطير الخطر الذي يحدق بالشركات.
3. العمل على تعزيز إستقلالية مجالس إدارة الشركات محل الدراسة وتفعيل دور أعضائها بما يؤهلهم للقيام بالواجبات المنوطة بهم نحو الكشف عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح والحد منها.
4. زيادة فاعلية دور لجان التدقيق لتصبح على درجة من الإدراك والوعي للكشف عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح.

5. تعزيز دور المدقق الخارجي للقيام بالواجبات المنوطة به للكشف عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح والحد منها.
6. تطبيق عقوبات على الشركات التي تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح وذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات.

قـائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

قـائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو جراد، ابراهيم حسين ابراهيم، (2011)، "علاقة جودة التدقيق الخارجي بإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

2. أبو عجيلة، عماد محمد وحمدان، علام محمد موسى، (2009)، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن"، **ورقة عمل مؤتمر الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

3. أبو عجيلة، عماد محمد، (2007)، "أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث: 96 . 126.

4. أحمد، سامح محمد رضا، (2008)، "**إكتشاف التلاعب في القوائم المالية**"، معهد الإدارة العامة، مكتبة المل فهد الوطنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

5. أحمد، سامح محمد، (2010)، "**إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**"، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض: المملكة العربية السعودية.

6. أرينز، ألفين ولوبك، جيمس، (2005)، "**المراجعة: مدخل متكامل**"، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، الرياض: المملكة العربية السعودية.

7. الأشقر، هاني محمد، (2010)، " إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

8. البارودي، شريف محمد، (2002)، "تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالي وأثرها على جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، العدد الأول.

9. جهماني، عمر عيسى، (2001)، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، **المجلة العربية للمحاسبة**، المجلد الرابع، العدد الأول: 104 – 143.

10. حماد، طارق عبد العال، (2004)، "**حوكمة الشركات: المفاهيم – المبادئ – التجارب وتطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية: مصر.

11. حمادة، رشا، (2010)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني: 87 . 118.

12. حمدان، علام محمد موسى وأبو عجيلة، عماد محمد، (2012)، "جودة التدقيق في الأردن ودورها في إدارة وجودة الأرباح"، **المجلة العربية للمحاسبة**، أكتوبر: 158 – 184.

13. الحنأوي، محمد صالح، (2000)، "**تحليل وتقييم الأسهم والسندات**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية: مصر.

14. خلف، فليح حسن، (2006)، "**الأسواق المالية النقدية**"، عالم الكتب الحديث للنشر التوزيع، اربد: الأردن.

15. الداعور، جبر ابراهيم وعابد، محمد نواف، (2009)، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الإقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، **مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية**، المجلد (17)، العدد (1): 809 – 845.

16. الداعور، جبر ابراهيم، (2013)، "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح: دراسة ميدانية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني: 101 – 161.

17. دهمش، نعيم، (2004)، "الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية"، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد (23)، العدد (3).

18. صيام، أحمد زكريا، (2003)، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

19. العدوان، بكر أحمد محمد، (2009)، "العلاقة بين المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح وبين نوع تقرير مدقق الحسابات :دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: الأردن.

20. عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح"، **مجلة التجارة للبحوث العلمية**، المجلد (45)، العدد (2).

21. الفرا، ماجد، ومقداد، محمد (2004)، "**مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية**"، دار المقداد للطباعة الأولى للنشر، غزة: فلسطين.

22. القثامي، فواز سفير، (2010)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة،** جامعة الملك عبد العزيز: المملكة العربية السعودية.

23. اللوزي، خالد محمد، (2013)، " أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، **رسالة ماجستير غير منشورة،** جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

24. مرعي، عبد الحي، (1993)، "**المحاسبة المالية المتقدمة**"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية: مصر.

25. مرعي، ليلى أحمد، (2002)، "تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية،** جامعة القاهرة، العدد الثالث.

26. مركز إيداع الأوراق المالية (2014) http://www.sdc.com.jo/arabic/index.php

27. مطاوع، سعد عبد الحميد، (2005)، "**إدارة الأسواق والمؤسسات المالية**"، جامعة المنصورة، مصر.

28. يلول، مختار محمد، (1988)، "**الأسهم والسندات**"، جامعة الملك سعود، الرياض: المملكة العربية السعودية.

ثانياً: الأجنبية

1. Abbadi, S., & Al-Zyoud, A.A, (2012), "The Impact of Non Executive Directors Fees, Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings Management", ***Jordan Journal of Business Administration***, Vol.8, No.1: 197 – 207.
2. Abed, S., Al-Attar, A., Suwaidan, M, (2012), "Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence", ***International Business Research***, Vol. 5, No.1:216-225.
3. Basiruddin, R, (2011), "The Relationship between Governance Practices, Audit Quality, and Earning Management: UK Evidence", ***Doctoral Thesis***, Durham University.
4. Belkaoui, A.R, (2004), "***Accounting Theory***", 5th Edition, Thomson.
5. Chen, C, (2004), "***Earnings Management, Earning Manipulation; Evidence from Taiwanese Corporations***", Providence University.
6. Chen, H., Chen, J., Lobo, G.J., & Wang, Y, (2011), "Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China", ***Contemporary Accounting Research***, Vol.28, No.3: 892–925.
7. Clikeman, P.M, (2003), "Where Auditors Fear to Tread", ***Internal Auditor***, Vol.60, No.3:75-79.
8. Dechow, P.M., Sloan, R.G., & Sweeney, A.P, (1995), "Detecting Earnings Management", ***The Accounting Review***, Vol.70, No.2:193-225.
9. Dharan, B.G, (2003), "***Accruals Management with Financing and Investing***", Rice University, Houston.

10. Emanuel, D., & Wong, N, (2003), “Efficient Cntracting and Accounting”, ***Accounting and Finance***, Vol. 43, pp. 149-166.

11. Gaa, J., & Dunmore, P, (2007), “The Ethics of Earnings Management”, ***Chartered Accountants Journal***, Vol.86, No. 8: 60-62.

12. Gunny, K, (2005), “***What Are the Consequences of Real Earnings Management?***”, University of California.

13. Heahy, P.M., & Wahlen, J.M, (1998), “A Review of the Earning Management Literature and its Implication for Standard Setting”, ***Working Paper***, National Bureau of Economic Research, U.S.A.

14. Holland, D., & Ramsay, A, (2003), “Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks?”, ***Accounting & Finance***, Vol.43, No.1: 41–62

15. Mulford, C.W., & Comiskey, E.E, (2002), “***The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices***”, John Wiley and Sons. INC., USA.

16. Mulford, C.W., & Comiskey, E.E, (2005), "***Creative Cash Flow Reporting: Uncovering Sustainable Financial Performance***", John Wiley and Sons. INC., USA

17. Neffati, A., Fred, I.B., & Schalck, C, (2011), “Earnings Management, Risk and Corporate Governance in US Companies”, ***Corporate Ownership & Control***, Vol. 8, No. 2: 170 - 176

18. Qiang, C., & Terry, D.W, (2005), “Equity Incentives and Earnings Management”, ***The Accounting Review***, Vol. 80, No. 2:441-476.

19. Rahmawati., & Dianita, P.S, (2011), “Analysis of the Effect of Corprate Social Responsibility on Financial Performance With Earnings Management as a Moderating Variable”, ***Journal of Modern Accounting and Auditing***, Vol. 7, No. 10: 1034-1045.

20. Rarsula, O.P, (2010), "The Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies", ***Accounting Master's thesis***, Aalto University, School of Economics.

21. Ronen, J., & Yaari, V, (2008), "***Earning Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research***", Springer Series in Accounting Scholarship, Vol. 3.

22. Saleh, N.M., Iskandar, T.M., & Rahmat, M.M, (2005), "Earnings Management and Board Characteristics: Evidence from Malaysia", ***Journal of Pengurusan***, Vol.24: 77-103.

23. Scott, W.S, (2003), "***Financial Accounting Theory***", Third Edition, Toronto, Prentice Hall.

24. Scott, B.J., & Pitman, M.K, (2005), "Auditors and Earnings Management", Available From: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085 002.htm.

25. Watts, R. L., & Zimmerman, J. L, (1990), "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective", ***the Accounting Review***, Vol. 65, No.1: 131-156.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج التحليل الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة H_{01}:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الأرباح (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.928[a]	.861	.756	10612420.68189

a. Predictors: (Constant), Account, Revenue, CashFlow

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2782894466870672.000	3	927631488956890.900	8.237	.035[b]
	Residual	450493890917503.440	4	112623472729375.860		
	Total	3233388357788176.000	7			

a. Dependent Variable: MarketPrice

b. Predictors: (Constant), Account, Revenue, CashFlow

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-142833.767	11282168.926		-.013	.991
	CashFlow	11.806	11.134	.853	1.060	.349
	Revenue	-2.798	13.068	-.080	-.214	.841
	Account	.575	2.784	.134	.207	.846

a. Dependent Variable: MarketPrice

الفرضية الفرعية الأولى H_{01} :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتدفق النقدي من العملية التشغيلية على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.921[a]	.848	.823	9035672.55516

a. Predictors: (Constant), CashFlow

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2743528086643762.000	1	2743528086643762.000	33.604	.001[b]
	Residual	489860271144413.600	6	81643378524068.940		
	Total	3233388357788176.000	7			

a. Dependent Variable: MarketPrice

b. Predictors: (Constant), CashFlow

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-216405.884	4181217.230		-.052	.960
	CashFlow	12.744	2.198	.921	5.797	.001

a. Dependent Variable: MarketPrice

الفرضية الفرعية الثانية H_{02} :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في إيرادات الشركة على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.529[a]	.280	.159	19704611.20156

a. Predictors: (Constant), Revenue

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	903758142160792.600	1	903758142160792.600	2.328	.178[b]
	Residual	2329630215627383.000	6	388271702604563.940		
	Total	3233388357788176.000	7			

a. Dependent Variable: MarketPrice

b. Predictors: (Constant), Revenue

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1695325.914	11378754.519		.149	.886
	Revenue	18.529	12.145	.529	1.526	.178

a. Dependent Variable: MarketPrice

الفرضية الفرعية الثالثة H_{03}:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في الحسابات تحت التحصيل على الأسعار السوقية لأسهم شركات الصناعة الهندسية والإنشائية الأردنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.874[a]	.765	.725	11261197.04993

a. Predictors: (Constant), Account

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2472501003804713.000	1	2472501003804713.000	19.497	.004[b]
	Residual	760887353983463.000	6	126814558997243.830		
	Total	3233388357788176.000	7			

a. Dependent Variable: MarketPrice

b. Predictors: (Constant), Account

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5197084.081	6136469.601		-.847	.430
	Account	3.767	.853	.874	4.416	.004

a. Dependent Variable: MarketPrice